رئيس الجمهورية في مقابلة تلفزيونية مع قناة (السعيدة) اليمنية أمس:

الجهات الحكومية بصدد تسليم عقود الأراضي الممنوحة للمستثمرين

أولويات المرحلة المقبلة مضاعفة الجهود الحكومية لتعزيز مسيرة التنمية الشاملة

التركيز على جذب الاستثمارات إلى عدن و منطقتها الحرة

العلاقات اليمنية المصرية من أقدم العلاقات العربية -العربية

عدن / سبأ:

قال فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إن اليمن عموما وعدن والمحافظات المجاورة لها خصوصا ستشهد خلال الفترة القليلة القادمة تدفقات استثمارية كبرى وإقبالاً متزايداً من المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

وكشف فخامة الرئيس في مقابلة تلفزيونية مع قناة (السعيدة) اليمنية بثتها مساء أمس " أن الجهات المعنية تلقت طلبات عديدة للاستثمار في اليمن من قبل مستثمرين عرب سيما من دول الخليج ومن مستثمرين محليين، إلى جانب طلبات من شركات أجنبية كبرى بما في ذلك شركات عالمية من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، وذلك منذ انعقاد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن خلال أبريل المنصرم، والذي كرس للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار في بلادنا وعلى وجه الخصوص في محافظة عدن ومنطقتها الحرة بما فيها المنطقة الصناعية و ميناء الحاويات، وكذلك التعريف بالفرص الواعدة في مختلف المحافظات اليمنية موضحا في هذا الصدد أن معظم طلبات الاستثمار المقدمة بعد المؤتمر والدراسات التي باشر بإجرائها المستثمرون سواء اليمنيون أو العرب وخصوصا من دول الخليج العربي، وكذلك الأجانب، تتركز على محافظة عدن والمحافظات المجاورة لها، وتهدف إلى إقامة مشاريع استثمارية وسكنية وسياحية عملاقة ومشاريع صناعية متوسطة وثقيلة ومشاريع صحية بما في ذلك إقامة المستشفيات المتخصصة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن الجهات الحكومية حاليا بصدد تسليم عقود الأراضي الممنوحة للمستثمرين في محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت وبعض المحافظات الأخرى تمهيدا للبدء بتنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية.

وقال : " نحن نركز على عدن وجذب الاستثمارات إليها نظرا لما تمتلكه من موقع جغرافي حيوي وهام فضلا عن كونها عاصمة اقتصادية وتجارية للجمهورية اليمنية وميناءها الرئيسي ويوجد بها منطقة حرة" .

وأضاف : " لذا نتوقع أن تتدفق استثمارات هائلة على عدن والمحافظات المجاورة لها خلال الشهرين القادمين، وأن تتحول عدن إلى ورشة عمل كبرى وتشهد ومعها بقية المحافظات حركة استثمارية نشطة ودؤوبة، وخصوصا في ضوء قيام الهيئة العامة للاستثمار ببدء تطبيق نظام النافذة الواحدة، بما يسهل للمستثمرين سرعة إنجاز معاملاتهم ويجسد التسهيلات والضمانات المتميزة التي يقدمها قانون الاستثمار اليمني ".

وأكد فخامة الرئيس أن من أولويات المرحلة المقبلة مضاعفة الجهود الحكومية لتعزيز مسيرة التنمية الشاملة، وترجمة أهداف البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وفي مقدمة ذلك تعزيز البناء الاقتصادي ومواصلة الإصلاحات الشاملة ومقارعة الفساد والتخفيف من الفقر، وامتصاص البطالة من خلال تنفيذ المشاريع الاستراتيجية سواء أكانت في المجالات التنموية المختلفة أو المشاريع الاستثمارية في المجالات الصناعية والمعدنية والنفطية و الغازية و أيضا الاستثمار في القطاعات السمكية والزراعية والسياحية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن الجهود الحكومية ستتركز على تعزيز معدل النمو في قطاع السياحة وغيره من القطاعات الواعدة، مبينا في هذا الصدد أن الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار، وتشجيع المستثمرين لإقامة الفنادق المتوسطة والكبيرة والشاليهات وتطوير عوامل الجذب السياحي، تهدف إلى توفير البنية التحتية للسياحة وإيجاد منشآت سياحية راقية تقدم خدمات متميزة بما يسهم في جذب المزيد من الأفواج السياحية ورفع معدل النمو في هذا القطاع الذي تأثر نتيجة الأعمال الإرهابية، التي أثرت أيضا على الاستثمارات ليس في اليمن فحسب وإنما في الكثير من بلدان العالم، مجددا في ذات الإطار الترحيب بالاستثمارات السياحية التي تعتزم تنفيذها الشركات العربية و الخليجية والعالمية في اليمن.

وتابع فخامة الرئيس قائلا : " السياحة مورد هام ومتجدد يرفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة وهي لا تقل في أهميتها عن الثروات المعدنية والنفطية والغازية بل تعد مورداً رئيسياً للاقتصاد الوطني، ولهذا نهتم بالسياحة ونشجع على الاستثمار فيها سواء في الجزر أوالخلجان أوفي السواحل اليمنية وكذلك نشجع على مشاريع السياحة في الصحراء وفي مناطق المدرجات الزراعية والمناطق الجبلية التي تتمتع بمناظر طبيعة خلابة وساحرة في اليمن".

وفي رده على سؤال حول العلاقات اليمنية المصرية.. أكد رئيس الجمهورية أنها علاقات استراتيجية وأزلية، موضحا أن العلاقات اليمنية المصرية غنية عن التعريف أو الحديث عن عمقها الاستراتيجي كونها تعد من أقدم العلاقات العربية العربية، وعمدت بالدم أثناء دعم الأشقاء في مصر للثورة اليمنية في مطلع الستينات.

وأضاف : " عندما يذهب اليمني إلى مصر لا يشعر أنه غريب وكذلك الأمر عندما يأتي المصري إلى اليمن يشعر أنه في بلده، وهذا ما يعكس عمق وحميمية العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين، منوها بأن علاقات التعاون الثنائي تشهد نموا مضطردا في المجالات كافة، بما في ذلك الاقتصادية والثقافية والتجارية والسياسية والأمنية ومكافحة الإرهاب.

وأثنى رئيس الجمهورية على الدور الذي تقوم به قناة «السعيدة» الفضائية للتعريف بما تمتلكه اليمن من معالم سياحية فريدة ومناظر طبيعة جميلة وخلابة ما يسهم في جذب المزيد من السياح، فضلا عن دورها في التعريف بالموروث الثقافي والفني والفلكلور الشعبي اليمني الثري والمتنوع.

وقال : " شاهدت برامج ممتازة في القناة عقب تدشينها خلال شهر رمضان المبارك، ونأمل أن توفق القناة في تحقيق النجاح المنشود في استقطاب المشاهدين وهذا مرهون بمستوى البرامج التي ستقدمها ومدى حرصها على أن تكون برامج مميزه وغير مملة أو مكررة وتكون برامج متنوعة علمية ثقافية ترفيهية وحتى البرامج السياسية لتتناول القضايا الحساسة، ولكن نأمل أن تحرص على انتهاج المصداقية، وأن تتوخى الدقة والموضوعية في ما تعالجه من قضايا لضمان كسب ثقة جماهيرها، متمنيا للقناة المزيد من النجاح والحرص على الاهتمام في المستقبل بإبراز المكونات الثقافية المتميزة في اليمن ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في البلاد.

بذل 6 ملايين ساعة عمل في المشروع حتى الآن

تشغيل المعمل الأول لتصدير الغاز اليمني المسال أواخر العام المقبل

صنعاء/متابعات:

أكدت الشركة اليمنية للغاز المسال انه سيتم تشغيل المعمل الأول لتصدير الغاز اليمني في 30 ديسمبر من العام المقبل 2008م.

وأوضح مصدر في الشركة في تصريح نشره موقع صحيفة "26سبتمبرنت" الاليكتروني أن مشروع تصدير الغاز يتكون من معملين.

وقال:إن المعمل الثاني سيتم تدشين العمل فيه منتصف العام 2009م، مشيراً إلى أن القدرة التصديرية للمعملين ستصل إلى 6.7 ملايين طن من الغاز المسال في السنة وان 6 ملايين ساعة عمل تم بذلها منذ بدء المشرع حتى الآن ويعد مشروع تسييل وتصدير الغاز الذي تتجاوز تكاليف إنشائه أربعة مليارات دولار، أضخم مشروع استثماري يقام في اليمن، وتنفذه الحكومة اليمنية مع ائتلاف يتكون من سبع شركات تقوده شركة توتال الفرنسية أكبر الشركاء المساهمين في المشروع وبنسبة 39.62% تليها شركة هنت الأمريكية بـ17.22% والشركة اليمنية للغاز بـ16.73، ومؤسسة "اس كي" بنسبة 9.55% ، والمؤسسة الكورية للغاز" كوغاز" بـ6% ، وشركة هيونداى بـ5.88% والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات اليمنية بـ5% .

ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي المكتشف في اليمن بـ 18.2 تريليون قدم مكعب.

قيادات العمل الثقافي في اليمن تعلن تأييدها للمبادرة الرئاسية

صنعاء/متابعات:

أعلن المشاركون في اللقاء التشاوري الأول لقيادات وزارة الثقافة عن تأييدهم لمبادرة رئيس الجمهورية للتعديلات الدستورية وإصلاح النظام السياسي في اليمن

أكد الملتقى الذي انعقد تحت شعار(نحو مركزية السياسة الثقافية واللامركزية العمل الثقافي) في ختام فعالياته أمس الأحد على رفض ونبذ ثقافة العنف والتطرف والإرهاب والاحتكام إلى الإستراتيجية الوطنية للثقافة كمرتكز نظري يوصل للوسطية المجسدة بثقافة الحوار والاعتدال والتآخي والمحبة والسلم الاجتماعي والتي تمثل صمام أمان لتحقيق الأمن المجتمعي.

وبحسب موقع صحيفة"26سبتمبرنت"الاليكتروني أوصى الملتقى على أهمية التنسيق المباشر بين وزارة الثقافة ووزارة الإدارة المحلية، وسلطات الحكم المحلي بهدف الوصول إلى دعم خطط وبرامج وفعاليات ثقافة المحليات باعتبارها مفردات أساس في توليفة منظومة الثقافة الوطنية ، ودعم خطط وبرامج ثقافة المرأة والطفل وربطهما بقضايا المجتمع.

كما دعا الملتقى إلى دعم التوجيهات السائرة في اتجاه النهوض بالعمل المسرحي، والتأسيس لصناعة السينما.

محلي الضالع يقف امام قضيه التوظيف

الضالع / مثنى الحضوري :

وقفت الهيئة الادارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع في اجتماعها برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي أمام قضية التوظيف التي تحظى باهتمام بالغ من قيادة المحافظة والحكومة عموماً.

وقد اكد الاجتماع على اهمية تحقيق المساواة وعلى اساس معيار المفاضلة بين المتقدمين للوظيفة العامة كما نوه الأخ المحافظ في الاجتماع الذي حضره مدير عام مكتب الصحة العامة ومدير المعهد الصحي بضرورة الارتقاء بالأوضاع الصحية بالمحافظة وضرورة التأهيل والاهتمام بالمعهد

حضر الاجتماع وكيل المحافظه والوكيل المساعد ، ومدير الموارد الماليه بالمحافظه وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

لإطلاق مشروع تبسيط إجراءات الضرائب في بلادنا

مصلحة الضرائب ومؤسسة التمويل الدولية توقعان على مذكرة للتفاهم بينهما

صنعاء / سبأ :

وقعت مصلحة الضرائب و مؤسسة التمويل الدولية أمس بصنعاء على مذكرة تفاهم لإطلاق مشروع تبسيط إجراءات الضرائب في اليمن .

وتضمنت المذكرة التي وقعها رئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب ومنسق مشروع تبسيط إجراءات الضرائب بمرفق الخدمات الإستشارية بمؤسسة التمويل الدولية /ريتشرد يسترن / على قيام المرفق بمراجعة القوانين واللوائح والضريبية والإجراءات والهياكل الإدارية ذات الصلة بمنظومة الضرائب في اليمن وتطويرها بغية وضع نظام يتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة، اضافة الى مساعدة مصلحة الضرائب في تحسين بيئة تمكين الأعمال في اليمن من خلال تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الوفاء بالالتزامات الضريبية وتخفيض تكلفتها المادية فضلا عن

تبسيط إجراءات المنظومة الضريبية وتيسير التعامل معها وتعديل الإطار القانوني ليتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، بما من شأنه تشجيع الإستثمار ومساعدة الكثير من الشركات على الدخول في القطاع الرسمي .

وعقب مراسم التوقيع أشار رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب إلى أن مؤسسة التمويل الدولية تقوم بموجب المذكرة بتقديم المساعدة الفنية والتقنية لمصلحة الضرائب بهدف تطوير أعمالها وتحسين إجراءاتها وتبسيطها بما يهيئ بيئة جاذبة للإستثمار ويرفع من مستوى الكادر الضريبي ويعمق الثقة بين مصلحة الضرائب وكبار المكلفين الضريبيين من خلال التدريب وتبسيط الإجراءات والتوعية بين أوساط المكلفين.

مبيناً أن الدعم المقدم على مدى 18 شهر موزع على مرحلتين يتم خلالهما مراجعة القوانين الضريبية والبيئة الاستثمارية بشكل عام .

وأكد رئيس مصلحة الضرائب أن المصلحة وبانتهاء الفترة التي تغطيها مذكرة التفاهم ستحقق قفزة نوعية في مجال العمل الضريبي .

من جانبه أوضح ريتشرد يسترن أن مشروع تحسين بيئة الضرائب في اليمن بين القطاع الخاص والحكومة اليمنية ومؤسسة التمويل الدولية يعتبر مشروعا فنيا وخدميا لمصلحة الضرائب يتم من خلاله تبسيط الإجراءات الضريبية وإستحداث وسائل جديدة في القطاع الضريبي لتحسين دور القطاع الخاص في تقديم الضريبة .مبينا أن المؤسسة ستعمل على تفعيل الخدمة الفنية من خلال إستشارات خارجية تقدمها للقطاع الضريبي في اليمن وبما يسهم تفعيل دور الجباية الضريبية في التنمية العامة ومن ثم تفعيل دور القطاع الخاص في تقديم الضريبة بشكل شفاف وفعال .

لافتاً أن المشروع سيقوم باستحداث وسائل فنية للقطاع الضريبي بما يمكنه من العمل بشكل أكثر شفافية وأكثر فعالية مع القطاع الخاص" .

حضر التوقيع وكلاء مصلحة الضرائب وممثل مؤسسة التمويل الدولية في اليمن سعد صبره وعدد من مسؤولي المصلحة.

سفير ماليزيا يزور كليتي الطب والهندسة بجامعة حضرموت

المكلا / أشرف باجبير:

قام سعادة السفير الماليزي عبد الصمد عثمان أمس بزيارة لمحافظة حضرموت زار خلالها كليتي الطب والهندسة للعلوم والتكنولوجيا وكان في استقباله الأخوان الدكتور عبدالله عيضة باحشوان نائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب والدكتور عبدالله حسين الجفري نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية.

وخلال الزيارة طاف الضيف بأقسام الكليات ومختبراتها ومكاتبها العلمية وتعرف على أنشطة المختبرات الإلكترونية واستمع من المختصين والطلاب إلى شرح حول التطورات التي شهدتها هذه الأقسام

هذا وقد أعرب الدكتور عبدالله باحشوان خلال اللقاء مع السفير عن الترحيب بالضيف الماليزي منوهاً بالعلاقات التي تربط بلادنا بماليزيا منذ القدم وبالاتفاقات الموقعة بين الجامعة والجامعات الماليزية.

من ناحيته أبدى السفير إعجابه بماشاهده من تطورات مؤكداً استعداد بلادهِ لتقديم خبراتها لدعم الكوادر اليمنية مشيرا إلى أن اليمن عموما محافظة حضرموت خصوصا تحظى بعلاقات ممتازة مع ماليزيا نظراً لما كان قد خطه اليمنيون من لمسات وما أبدى من الصفات الحميدة في مسيرة علاقات البلدين الشقيقين.

بين 178 دولة

اليمن يحتل الترتيب 113 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

صنعاء / سبأ:

احتل اليمن المركز 113 من إجمالي 178 بلداً في مجال سهولة ممارسة الأعمال وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال 2008 الذي يصدره البنك الدولي بالإشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية في حين جاء اليمن في الترتيب التاسع بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير ممارسة الأعمال .

ونسب التقرير إلى مؤلفه السيد سيمون دجانكوف قوله: إن اليمن يسبق نسبيا بعض البلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بالتعامل مع اللوائح التنظيمية الخاصة باستخراج التراخيص، حيث يحتل المركز 35، وفي المركز 41 بالنسبة لمؤشر سهولة تنفيذ العقود.

وأضاف"ثمة إصلاحات ممكنة في مجال إجراءات بدء المشروعات (تأسيس الشركات) والاقتراض وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود".

وحاليا، يحتل اليمن المركز 175 من إجمالي 178 بلداً بالنسبة لمؤشر سهولة بدء المشروعات، والمركز 158 في مؤشر سهولة الاقتراض، و122 بالنسبة لمؤشر قوة حماية المستثمرين، و128 بالنسبة لمؤشر سهولة التجارة عبر الحدود والترتيب 84 من إجمالي 178 بلداً بالنسبة لمؤشر سهولة دفع الضرائب لافتا إلى أن المراكز الأولى بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال يرتبط بارتفاع نسبة وجود المرأة بين أصحاب المشروعات والموظفين.

وجاء في التقرير المقرر إشهاره اليوم في ورشة عمل خاصة تدشنها مؤسسة التمويل الدولية بصنعاء وتتناول قضية البيئة المواتية للأعمال أن اليمن شرع في اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تيسير القيام بأنشطة الأعمال.

وقد وقع مرفق الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي اتفاقية مع وزارة المالية اليمنية مشروعا للمساعدة في تحسين بيئة تمكين الأعمال في اليمن يهدف تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الوفاء بالالتزامات الضريبية وتخفيض تكلفتها المادية، فضلاً عن تبسيط إجراءات المنظومة الضريبية وتيسير التعامل معها وتعديل الإطار القانوني ليتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، وهذا من شأنه تشجيع الاستثمار ومساعدة الكثير من الشركات على الدخول في القطاع الرسمي.

وقال:إن هذا المشروع سيساعد في مراجعة القوانين واللوائح الضريبية والإجراءات والهياكل الإدارية ذات الصلة بمنظومة الضرائب وتطويرها بغية وضع نظام يتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة.